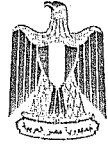


بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٦٠٩
بتاريخ:	٢٠١٧/٤/٣
ملف رقم:	٤٤٠٨/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير البحث العلمي

رئيس مجلس إدارة صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية

حيتية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٤٢) المؤرخ ٢٠١٥/٤/٢٧ بشأن النزاع القائم بين صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية التابع لوزارة البحث العلمي وجامعة القاهرة بخصوص إلزام الأخيرة رد مبلغ مقداره (٤٢٦١٢٨) أربعمائة وستة وعشرون ألفاً ومائة وثمانية وعشرون جنيهاً للصندوق وذلك فى إطار عقد المنحة البحثية المبرم بينهما.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية التابع لوزارة البحث العلمي المنشأ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٨) لسنة ٢٠٠٧ فى إطار دوره فى تمويل البحث العلمى تعاقد مع جامعة القاهرة على تمويل وتنفيذ مشروع بحثى بعنوان "تحلية المياه بواسطة الصوب الزراعية لتنمية مستدامة فى المناطق الجافة" للباحث الرئيس الأستاذ الدكتور/ أشرف حسن مهيب غانم، إلا أن مجلس إدارة الصندوق قرر إيقاف المشروع واسترداد التمويل بالكامل، وحرمان الباحث الرئيس من التقدم بمشروعات للصندوق لمدة ثلاث سنوات، وذلك استناداً إلى سوء إدارة الباحث الرئيس للمشروع،



مجلس الدولة
مركز المعاهد والبحوث
مصر

ومن ثم رفض التقارير الفنية التي تقدم بها إليه، وبناء عليه وإعمالاً لحكم الفقرة (هـ) من المادة الثامنة من العقد تم مطالبة جامعة القاهرة برد التمويل بالكامل إلا أن الجامعة امتنعت عن رد تلك المبالغ، الأمر الذي حدا بكم إلى طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٢ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٤ من شهر جمادى الآخرة عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع اختصها بإبداء الرأي مسبقاً في الأنزعة التي تثور بين الجهات الإدارية، وذلك بديلاً عن اللجوء لإقامة الدعاوى القضائية، وأضفى على رأيها صفة الإلزام، حسماً لأوجه النزاع وقطعاً له. ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفياً شرائطه الشكلية والموضوعية مدعوماً بمستنداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة، ومن ثمّ للجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحاً للفصل فيه أن تنتدب خبيراً، أو أكثر للاستتارة بالرأي في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعاً كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في النزاع.



وترتيباً على ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة أوراق النزاع المائل أنه غير صالح للفصل فيه بحالته الراهنة لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يتوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة، لذا فقد ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع بتأليف لجنة محايدة، وحددت مهامها على نحو ما سيرد تفصيلاً بالمنطوق.

اذك

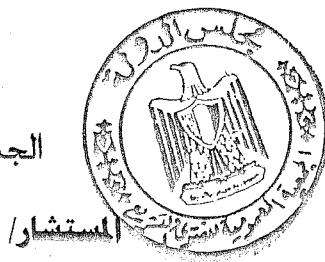
انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى تكليف لجنة مؤلفة من طرفي النزاع وخبراء مختصين وممثل من وزارة المالية وذلك لتقييم التقارير الفنية والمالية التي قام الباحث الرئيس للمشروع الأستاذ الدكتور/ أشرف حسن مهيب غانم، بإعدادها، وبيان مدى توافقها مع بنود العقد، وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات على أن تودع تقريرها مرافقاً به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع التي تلتزم تقديمه إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٠١٧/٦/٢٨ م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٣/٤/٢٠١٧

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

م. م. م.
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



المستشار/

رئيس
المكتب الفني

مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

المستشار/

معتز/

مجلس الدولة
مكتب المستشارين
م. م. م.